الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٢٢ فبراير ٢٠٠٥

التوظيف السياسي لجريمة اغتيال الحريري

د. أحمد يوسف أحمد

مدير معهد البحوث والدراسات العربية

وُظفت جريمة اغتيال الحريري إذن توظيفاً سياسياً عالي النبرة فاقداً للرشادة في بعض الأحيان مع أن الرجل عليه رحمة الله كان يشكل قوة اتزان في الساحة السياسية اللبنانية، تشهد بذلك سنوات حكمه وتصريحاته الأخيرة.

لم تكن عملية التفجير الإرهابية التي أودت بحياة رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق مستهدفة شخصه فحسب، ولكنها دون شك استهدفت لبنان كله إن لم تكن جزءاً من مخطط يُراد له أن ينفذ في المنطقة بأسرها. فجرت العملية الحقيرة كل ألغام الاحتقان السياسي في لبنان، الذي كان قد دخل قبل اغتيال الحريري في استقطاب سياسي حاد منذ قرار التمديد للرئيس اللبناني الحالي الذي سبق أن حذرنا من تداعياته على هذه الصفحة مع كل الاحترام للرجل وسجله المهني ومواقفه السياسية الوطنية والقومية، وكان طبيعياً أن يكون الوجود السوري في لبنان واحداً من القضايا الرئيسية والساخنة في هذا الاستقطاب، لكن البعض يتصور أن دوام الحال ممكن، علماً بأن كافة ما هو محيط بنا من متغيرات إقليمية وعالمية يشي بغير ذلك، لكن التفكير التقليدي ساد، وتمت محاولة تغطية المشاكل وتهدئتها لعل وعسى إلى أن وقعت عملية التفجير الخطيرة التي نالت من الرئيس الحريري فلم تضع كافة القضايا المعلقة تحت المجهر فحسب بل أوصلتها إلى نقطة انفجار لا تقل خطورة عن الملابسات التي أودت بحياة الحريري.

من ناحيتها لم تدخر المعارضة اللبنانية وسعاً في التوظيف السياسي للاغتيال المشؤوم فاتهمت الحكومتين السورية واللبنانية بالمسؤولية عن الاغتيال... هكذا دون أدنى تحقيق أو أدلة، ومن ثم أصبح من المنطقي المطالبة باستقالة الحكومة اللبنانية وانسحاب القوات السورية في آن واحد، وهكذا ضاع المطلب المعقول على مذبح الاتهام غير المستند إلى شواهد، فقد كان بمقدور المعارضة أن تؤكد على المسؤولية غير المباشرة للحكومة اللبنانية عن الاغتيال بحكم مسؤوليتها عن توفير الأمن لمواطنيها ناهيك عن أن يكون المستهدف أمنه شخصاً بمكانة الحريري، ومن هنا كان يمكن التركيز على المطالبة باستقالتها في إطار التقاليد الديمقراطية لعدم كفاءتها في القيام بالمسؤوليات الموكلة إليها أو على أقل تقدير المطالبة باستقالة وزير الداخلية.

لا يبدو المنهج الذي اتبعته المعارضة كرد فعل للحادث ملائماً لملابساته إذن، وخاصة أن هذه الطريقة في توجيه الاتهام يمكن استخدامها من قبل أي طرف. تستطيع الحكومتان اللبنانية والسورية مثلاً أن تقولا إن المستفيد الأول من اغتيال الحريري هو المعارضة المتشددة وقوى التدخل الدولي، ومن ثم تلقي بدورها بالمسؤولية على عاتق من ينتمون إلى هذه الأطراف أو يعملون لحسابها، لكن هذا النهج في التعامل مع الحدث وتداعياته يبدو غير نافع بالمرة، بل لقد بات منطوياً على آفاق خطيرة.

على الصعيد الدولي بدا رد الفعل أكثر رزانة من الناحية القانونية، لكنه احتفظ بالسمات نفسها فيما يتعلق بالوجود السوري العسكري في لبنان فلا مجلس الأمن ولا الولايات المتحدة الأميركية ذاتها واتتهما الجرأة على أن يرددا أي اتهام للحكومة اللبنانية أو لسوريا بشأن مسؤولية مباشرة عن جريمة الاغتيال، ولم يكن ذلك بالضرورة من باب التصديق لنفيهما مسؤوليتهما عن الجريمة وإنما لأن أبجديات المنطق القانوني تقضي بذلك، ومن يخاطر بالقول بغير ذلك قد يجعل من نفسه أضحوكة دون مبرر، لكن التوظيف السياسي للجريمة فيما يتعلق بالوجود السوري تطابق مع مثيله المحلي في لبنان، فقد نبه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي عن الحادث إلى القرار رقم 1559 الذي أصدره العام الماضي والذي يتضمن مطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان، ولم يكن الموقف الرسمي الأميركي من المسألة نفسها بحاجة إلى أدنى متابعة أو استنتاج، فقد استدعت الولايات المتحدة سفيرتها في دمشق لتشاور غير محدد المدة في ربط لا تخطئه العين بين واقعة الاغتيال وبين الوجود السوري في لبنان، واختار الرئيس الفرنسي شيراك أن يحضر العزاء بنفسه تذكيراً للجميع ببقايا دور في لبنان وتأكيداً واضحاً لتوجهات فرنسية إزاء المنطقة اتضحت منذ حين.

تبدو تداعيات الأمور متدهورة بوتيرة سريعة في الساحة اللبنانية، ولابد من الاعتراف، كما ذكر السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبناني في كلمته العلنية التي ألقاها عقب الاغتيال، بأن الانقسام السياسي في لبنان بات حاداً، وأن أياً من طرفيه: الموالاة والمعارضة لا يستطيع الادعاء بأنه يعبر وحده عن غالبية الشعب اللبناني... فما العمل؟

من الضروري للغاية أن يدرك الجميع:

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

حكومة ومعارضة ورأياً عاماً لبنانياً أن الأولوية يجب أن تكون للبنان واستقراره على أي شيء آخر، فلا يجب أن تكون لرغبة الحكومة في التشبث بمسؤولياتها أو رغبة المعارضة في انتزاع هذه المسؤوليات منها أولوية على صالح لبنان واستقراره بأي حال، ويجب أن يكون مفهوماً أن منفذي جريمة الاغتيال لا يريدون في كل الأحوال صالح لبنان كما نفهمه، وكما يُفترض أن تفهمه كافة القوى اللبنانية الوطنية المخلصة في الحكومة والمعارضة على السواء، فكيف يمكن أن نحمي لبنان واستقراره في ظل هذه الظروف الصعبة؟

يجب أولاً أن تمضي وبأقصى سرعة وكفاءة ممكنتين خطى التحقيق في اغتيال الحريري كي تصل إلى نتائج ذات صدقية محلية وإقليمية وعالمية عالية، وإذا كان من حق الحكومة أن ترفض تولي جهات دولية التحقيق فإن عليها أن تعرف أن عدم التوصل إلى نتائج مقنعة في تحقيق تجريه بنفسها ستكون له تداعيات داخلية وخارجية بالغة الخطورة تفضي إلى زيادة الضغوط عليها كي يتم إجراء تحقيق دولي. وستكون نتائج تحقيق موضوعي وعادل ونزيه، خاصة لو توصل إلى الجناة الحقيقيين وانتماءاتهم، مقدمة لتهدئة الشرائح العاقلة في الساحة السياسية اللبنانية بما يفتح الباب لتحركات سياسية أكثر رشادة.

الخطوة التالية التي لا يجب أن تنتظر نتائج التحقيق بأي حال هي العمل على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وبكافة الضمانات الممكنة، ولا يجب للحكومة اللبنانية الحالية - إن بقيت في موقعها حتى الانتخابات القادمة- أن تجفل من فكرة المراقبة الدولية للانتخابات وآلياتها عديدة، ولنتذكر جميعاً أن المراقبة الدولية كانت سلاحاً حاسماً في يد الرئيس الفنزويلي الحالي الذي طالبت الولايات المتحدة بإصرار برأس حكمه، وبذلت من ثمّ أقصى ما في وسعها لإسقاطه، لكن الرجل بإعادة طرح شخصه للاستفتاء -وفقاً لما يقضي به الدستور- وباستعانته بمراقبين دوليين كان من أبرزهم الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر استطاع أن يبقى في السلطة، وأن يُخرس بشهادة المراقبين الدوليين ألسنة الذين شككوا في نتائج الاستفتاء التي جاءت لصالحه.

وعلى الرغم من أن المرء لا يتوقع تغيراً جذرياً في الخريطة السياسية اللبنانية في أعقاب الانتخابات بسبب تعقيدات الواقع الاجتماعي والسياسي في لبنان، فإن نتائج الانتخابات قد تسمح بتركيبة جديدة نسبياً في السلطة على نحو قد يمكنها من المضي قدماً باتجاه حل المشكلات المتفجرة الموجودة في الساحة السياسية اللبنانية وعلى رأسها الوجود السوري. وقد بدأ هذا الوجود في عام 1976 برضا أميركي كما يذكر المهتمون عندما كانت المصلحة الأميركية-الإسرائيلية واضحة في عدم انقلاب الميزان في لبنان لصالح القوى اللبنانية الوطنية المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية، لكنه الآن بات عبئاً على المصالح الأميركية-الإسرائيلية، لذلك فإن إزالته صارت مطلباً أميركياً رئيسياً، غير أنه يجب أن يبقى واضحاً من ناحية أخرى أن سوريا لا تستطيع أن تبقى عسكرياً في لبنان ضد إرادة اللبنانيين، أو أن تبقى لتكون عامل عدم استقرار في الساحة الداخلية في لبنان بسبب احتدام الخلاف في هذه الساحة حول الوجود السوري، لذلك فإن حكومة ما بعد الانتخابات في لبنان أياً كانت هويتها ستكون مطالبة بجعل مسألة الوجود السوري في لبنان على قائمة أولوياتها، وظني أن التوصل إلى حل مرض للطرفين يتضمن تصوراً لإنهاء الوجود العسكريّ مع إعادة تكييف واضحة للعلاقات بينهما سيكون ممكناً.

وُظفت جريمة اغتيال الحريري إذن توظيفاً سياسياً عالي النبرة فاقداً للرشادة في بعض الأحيان مع أن الرجل عليه رحمة الله كان يشكل قوة اتزان في الساحة السياسية اللبنانية، تشهد بذلك سنوات حكمه وتصريحاته الأخيرة وتفضيله قبل اغتياله بلحظات للجلوس في "طاولة ثالثة" غير طاولة القرار 1559 وطاولة المعارضة، وتمسكه بثوابت السياسة اللبنانية. وعادة ما يُقال إن أفضل تكريم لذكرى زعيم رحل أن نسير على خطاه، فهل يكون سلوك الأطراف اللبنانية -وهم الأهم في اللعبة السياسية حول مستقبل لبنان- استثنائياً بالمثابرة على التصعيد حتى نقطة الانفجار أم يسود العقل تصرفات الجميع فيحمي لبنان والمنطقة من مصير مظلم خطط له من دبروا جريمة اغتيال الحريري ونفذوها بدماء باردة؟.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية